

المصدر: عمان

التاريخ: ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢

ما الهدف من ضرب العراق؟

العراق والذي لا يمكنه من تطوير برنامج نووي، وسوء الأوضاع الاقتصادية الداخلية وكبر حجم المديونية الخارجية المترتبة على العراق والتي تقدرها بعض المصادر بـ ٣٠٠ مليار دولار، وتطويق العراق في حيز جغرافي ضيق بسبب وجود الحزام الأمني المفروض عليه كل هذه القيود لا تتفق مع النظر إلى العراق كمصدر خطر محتمل على المصالح الأمريكية. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو، هل تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن توفر لنفسها وإسرائيل غطاء شرعياً لضرب أية دولة أخرى أو للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي من خلال فلسفة الضربة الاستباقية؟

أما الهدف الثاني من ضرب العراق فيتمثل في إزالة نظام الرئيس العراقي صدام حسين باعتباره من وجهة النظر الأمريكية نظاماً مثيراً للخوف ويصعب التعامل معه، ولو جدلاً سلم بعض المحللين والسياسيين خاصة من أطراف المعارضة العراقية بهذه الفكرة فإن عالم اليوم يشهد أنظمة مماثلة عديدة للنظام العراقي. ولا يقتصر وجود هذه الأنظمة في دول العالم الثالث فحسب بل حتى في الدول الديمقراطية. فالدول التي لا تكتفئ بالإرادة الشعبية في داخلها وتتخذ قراراتها خلفاً على توجهاتهم، والدول التي تفرض على العالم إرادتها كيفما تشاء أليست أيضاً دولاً

استبدادية. وإذا كان النظام العراقي ينبغي استئصاله، إذن يمكن القول أن عدداً كبيراً من الأنظمة ينبغي استئصالها بالقوة أيضاً. والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا الآن ينبغي استئصال هذه الأنظمة في العالم علماً بأن عدداً كبيراً منها هي في الأصل من صنيع الدول الديمقراطية أو كانت تحظى بمباركة منها؟ وهل يمثل ضرب العراق درساً لبقية الأنظمة فيما لو حاولت أن تخرج عن طوع الإدارة الأمريكية أو الدول



د. عبید الشقسي

لماذا تصر الولايات المتحدة على ضرب العراق؟ ولماذا تبذل إسرائيل قصارى جهدها لإقناع روسيا وأوروبا لضرب العراق؟ خلال الأسابيع الماضية وردت تحليلات عديدة عن أهداف ضرب العراق وأيضاً عن سيناريوهات الهجوم المرتقب من أجل تحقيق هذه الأهداف. وتشكك معظم هذه التحليلات خاصة غير الأمريكية في صحة الأهداف المعلنة وهي تجريد العراق من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية. ويرجعون هذا التشكك إلى أن لجنة التفتيش الدولية خلصت قبل رحيلها من العراق عام ١٩٩٨ إلى أن العراق لم يعد بإمكانه تطوير مثل هذه الأسلحة خاصة في ظل الحظر الشامل المفروض عليه.

وذهب فريق من المحللين إلى تنفيذ ونقد سياسة «الضربة الاستباقية» أو الوقائية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تطبيقها على العراق وذلك على اعتبار أن العراق يمثل من وجهة النظر الأمريكية تهديداً وخطراً على مصالحها بما فيها أمن إسرائيل. وتم نقد هذه الفلسفة الأمريكية من زاويتين. أولاً، أنها تخالف الشريعة والقانون الدوليين، فلو تبنت كل دولة ذات سطوة وتفوق عسكري هذه الفلسفة، يصبح من حقها مهاجمة أية دولة أخرى تشعر بأنها قد تمثل خطراً على مصالحها في المستقبل. وفي ظل هذه السياسة، فإن كل أشكال التعذيب والإهانة التي تمارسها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني تصبح مبررة. وعلى الرغم من أن أمريكا قد مارست هذه الفلسفة من قبل بهجومها على بنما وضربها لمعمل إنتاج العقاقير بالسودان،

إلا أن محاولتها لفرض هذه الفلسفة على الساحة الدولية سينير الغلاقل والخاوف في العالم أكثر من كونه يمثل ردعاً. ثانياً: إذا كانت التقارير الواردة من لجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل الدولية تفيد بتجريد العراق من هذه الأسلحة، إضافة إلى أن الحصار الشامل المفروض على

الإستبدادية الأقوى منها؟ وهناك ثمة هدف ثالث وهو أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لا يخلو من رغبته في تحقيق أهداف شخصية من خلال الانتقام من صدام حسين وتلقيه درسا لن ينساه. ويبدو أن ذلك راجع إلى زمن بوش الأب الذي حارب العراق من أجل تحرير الكويت في عام ١٩٩١. ولم يُخف بوش الابن هذا العداء الشخصي لصدام حسين. ففي أحد لقاءاته العامة تحدث عن صدام قائلاً: إنه (أي صدام) يريد قتل أبي. وكثيراً ما يستخدم بوش الاسم الشخصي لصدام حسين أكثر من استخدامه للإدارة أو القيادة العراقية مما يشير إلى أن مسألة ضرب العراق لا تخلو أيضاً من تحقيق غرض شخصي. كما أن بوش شخصياً في حاجة ماسة لانتصار كبير في العراق لأنه فشل في تحقيق أهدافه المعلنة للحرب في أفغانستان. فحتى الآن لا يعرف وضع كل من أسامة بن لادن ولا الملا محمد عمر، كما أن الوضع الداخلي في أفغانستان لا يبدو مستقراً.

ولكن ما يحتاج إلى تفسير بشدة هو العمق الإستراتيجي الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه من خلال ضرب العراق، وهذا من شأنه أن يوضح الهدف الحقيقي من الضربة المحتملة. إن الولايات المتحدة الأمريكية لا يهملها الشأن السياسي العراقي أو تغيير نظام الحكم أو حتى موت آلاف من الأبرياء بقدر ما يهملها ضمان تحقيق مصالحها الإقتصادية وحمايتها. وضرب العراق أو الإطاحة بنظام الرئيس العراقي صدام حسين ما هي إلا الوسيلة التي من خلالها تبرر الولايات المتحدة غاياتها. وعلى الرغم من وجود رؤى متفائلة لعراق ما بعد صدام، إلا أن طريقة تنفيذ هذا المخطط تبدو استعماراً أكثر من كونها إصلاحاً وهو ما يثير قلق ومخاوف الكثير من المراقبين. وبصورة عامة فإن الأهداف الكامنة من ضرب العراق يمكن حصرها في أبعاد إقتصادية وأخرى أمنية.

أما الأبعاد الإقتصادية فتتمثل في السيطرة على إحتياطي النفط الضخم (ثاني أكبر إحتياطي في العالم بعد السعودية) الذي يمتلكه العراق خاصة وإن إدارة الرئيس الأمريكي بوش قد تلقت تقارير إستراتيجية تفيد بأن إحتياطي النفط الموجود في ولاية ألاسكا لن تزيد مدته عن خمس عشرة سنة. وتأمين سيطرة الولايات المتحدة لمصادر الطاقة هو السبب الذي شجع أمريكا على التغلغل في جمهوريات آسيا الوسطى وبحر قزوين. وتحكم أمريكا في مصادر النفط بهذا الشكل يعني سيطرتها على مصادر الطاقة في العالم. والهدف الإقتصادي الآخر وهو طویل الأمد ورد على لسان البروفيسور «جل كيبيل» أحد المستشرقين الفرنسيين. يتمثل هذا الهدف في أن تجعل

الولايات المتحدة من العراق سوقا إستهلاكية ضخمة خاصة للمنتجات الإسرائيلية، وأن يستفيد العراق بعد تغيير السلطة فيه من المعونات التي ستقدمها الولايات المتحدة وغيرها من الدول في إعادة إعمارها الأمر الذي يوجد نوعا من الإستقرار بسبب الرخاء الإقتصادي. ومن ثم ينعم العرب والإسرائيليون بهذا الاستقرار والرخاء في العراق ويصبحان شريكين في تقاسم الكعكة العراقية كما أن من شأن هذا الاستقرار أن يوقف تصدير المهاجرين أو «الإرهابيين» إلى الخارج . ولكن هذه الاستراتيجية تشكل تهديدا حقيقيا لأمن واستقرار العراق ووحدة الأراضى العربية خاصة في ظل إختلال موازين القوى في المنطقة. فتغلغل إسرائيل في العراق المحفوف بالرعاية والحماية الأمريكية لا يضمن أبدا عدم قيام إسرائيل بفرض سيطرتها على المنطقة وتنفيذ مخططاتها المرسومة على علمها والمتمثل في توسيع حدودها من دجلة وحتى الفرات. ومما يدل على أن إسرائيل ستجني منافع جمة بعد ضرب العراق علاوة على الجانب الأمني هي التحركات الحثيثة التي قام بها مؤخرا رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى كل من روسيا والاتحاد الأوروبي من أجل كسب تأييد هذه الدول لضرب العراق.

أما الأهداف الأمنية، فتنصب بالدرجة الأولى في حماية أمريكا لإسرائيل والتي حاولت كل القيادات الأمريكية من جمهوريين وديمقراطيين على تعزيزها ، ودعم إسرائيل ظالمة أو مظلومة. ومع وجود قواعد عسكرية أمريكية في العراق ، تكون أمريكا قد فرضت طوقا على العالم العربي شرقه وغربه. كما أن مثل هذا التواجد يمكن أمريكا من مراقبة إيران وسعيها في تطوير برنامج أسلحة الدمار الشامل. فإيران في المقام الأول دولة إسلامية ستظل تمثل قلقا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها أمن إسرائيل. أما باكستان، فقد تم تطويقها بالكامل من جانبين. أولا من خلال وجود قواعد أمريكية فيها وفي أفغانستان المجاورة. وثانيا من خلال جعل الصراع مع جارتها الهند مستمرا، وتأجيج هذا الصراع من أجل إشغال باكستان متى رأت الولايات المتحدة أن ذلك يخدم مصالحها.

إن لعبة المصالح هي التي تحكم التدخل الأمريكي في العراق أو في غيرها من الدول المغلوب عليها. ومشاركة المجتمع الدولي من عدمه في ضرب العراق لا تخرج عن هذا الإطار أيضا ولو أن المجتمع الأوروبي يأخذ بعين الاعتبار البعد الإنساني أكثر من إسرائيل وأمريكا. وربما تفسر لعبة المصالح أيضا أسباب تباين وجهات النظر بين الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا فيما يتعلق بضرب العراق. فروسيا لا تزال تطالب العراق بسداد ديونه منذ زمن الاتحاد السوفييتي والتي تقدر بثمانية مليارات دولار، كما أن موسكو عقدت صفقة تجارية مع بغداد بـ ٤٠ مليار دولار تسري لمدة خمس سنوات وتخص مشاريع النفط والكهرباء والنقل، وبالتالي فإن موافقة روسيا على ضرب العراق الآن قد لا يخدم مصالحها ما لم تحصل على ضمانات أوفر. وتخشى ألمانيا وفرنسا من تدفق عدد كبير من المهاجرين من المنطقة وزيادة حركات العداء من قبل الجاليات العربية والإسلامية في داخلها فيما لو فشل المخطط الأمريكي في العراق. كما أن ألمانيا وفرنسا خرجتا من تجربتهما في حرب الخليج بدفع فاتورة الحرب مع تفرد الشركات الأمريكية بمعظم عقود الإعمار في الكويت، وبذهاب ما يقارب من ٧٠٪ من نفط العراق في ظل الحظر القائم منذ ١٢ عاما إلى الولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها من الدول الأخرى.